**هيئة سوق راسمال الفلسطينية**

**هيئة سوق راس المال مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية استنادا الى المادة رقم 2 من قانون هيئة سوق راس المال رقم 13 لسنة 2004.**

**تهدف الى تهيئة المناخ الملائم لتحقيق استقرار ونمو سوق رأس المال، وذلك من خلال التنظيم و التطوير والرقابة والاشراف على نشاطات القطاعات المالية غير المصرفية (الأوراق المالية، التامين، التأجير التمويلي، تمويل الرهن العقاري بالإضافة الى المنتجات والخدمات المالية الإسلامية) وتعمل الهيئة على تنظيم التكنولوجيا المالية، بهدف حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين.**

**أهداف ورسالة الهيئة**

**الرؤيـا**

**هيئة رقابية فاعلة تعمل على الارتقاء بسوق رأس المال في فلسطين وحماية مصالح المتعاملين فيه.**

**الرسالة**

**التنظيم والاشراف والرقابة على اداء كل من قطاعات الأوراق المالية والتأمين والرهن العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم في فلسطين وتطويرها بما يحقق مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة وفقا لأفضل الممارسات الدولية.**

**الأهداف المؤسسية:**

**نصت المادة رقم (3) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) سنة 2004 أن أهداف الهيئة تكمن في تهيئة المناخ المناسب الملائم لتحقيق استقرار ونمو رأس المال، وتنظيم وتطوير ومراقبة سوق رأس المال في فلسطين وحماية حقوق المستثمرين. وعليها في سبيل تحقيق هذه الأهداف القيام بما يلي:**

**1. الإشراف على كل من سوق الأوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل وشركات التأمين وشركات التأجير التمويلي وشركات تمويل الرهن العقاري.**

**2. التنظيم والرقابة والإشراف على نشاطات المؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك تداول الأوراق المالية والخدمات المالية غير الصرفية.**

**3. تنظيم الإفصاح عن أية بيانات مالية أو معلومات تخص القطاع المالي غير المصرفي.**

**4. مراقبة تطور المؤسسات المالية غير المصرفية بما يضمن سلامة عملها.**

**الأهداف الإستراتيجية للأعوام 2021-2025:**

**1.تعزيز استخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي غير المصرفي وتوفير البيئة الممكنة لها.**

**2.النهوض بخدمات وأدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.**

**3.استدامة القطاعات المالية تحت اشراف الهيئة وتعزيز استقرارها.**

**الخطة الإستراتيجية**

**أقر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية استراتيجية الهيئة الخمسية (2021-2025)، وإقرار البرامج والمشاريع الرئيسية لاستراتيجية الهيئة.**

**وتسهم الاستراتيجية بتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل**

**بتوسعة نطاق القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع المالي غير الرسمي، من خلال توفير بيئة رقابية وتنظيمية لطرح خدمات ومنتجات مالية غير مصرفية جديدة.**

**المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال توفير خيارات إضافية من الوسائل التمويلية غير المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادي الإعمال وتوظيف التكنولوجيا المالية في مختلف القطاعات الخاضعة لإشراف الهيئة.**

**وفي السياق ذاته تسعى الاستراتيجية إلى توفير الخيارات التمويلية الملائمة من حيث التكلفة والمتطلبات وزيادة فرص خلق الوظائف والاستدامة المالية للقطاعات التي تقع تحت اشراف الهيئة، وتفعيل قطاع التخصيم من ضمن القطاعات المالية غير المصرفية القائمة.**

**كما تهدف الاستراتيجية إلى المساهمة في تعزيز نسب الشمول المالي من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المالية وتوفير منتجات مالية غير مصرفية جديدة. وتطوير سبل حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية غير المصرفية وانضباط السوق.**

**وتحدد الاستراتيجية مجموعة من برامج العمل التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي في القطاعات الغير مصرفية، وتعزيز قدرتها على الاسهام في التنمية الاقتصادية في الوطن، وحماية حقوق المستهلكين في القطاعات الخاضعة تحت اشراف الهيئة.**